"ليست موجهة إليكم".. الحشود العسكرية المصرية في سيناء تزيد التوتر مع تل أبيب

الاثنين 7 أبريل 2025 06:30 م

اتهمت حكومة الاحتلال الصهيوني القاهرة بخرق اتفاقية كامب ديفيد بسبب نشر قوات عسكرية من الجنود والمدرعات على الحدود مع قطاع غزة بمعدلات تتجاوز النسب المتفق عليها في الملحق الأمني للاتفاقية.

هذه الاتهامات الإسرائيلية أثارت ردود فعل مصرية غير رسمية عبر أطراف مختلفة خلال الأيام الماضية، ووجّهت اتهامات مماثلة لإسرائيل باختراق الاتفاقية مع سيطرتها على محور فيلادلفيا الفاصل بين مصر وقطاع غزة، إلى جانب تواجدها الأخير في مدينة رفح الفلسطينية وعزلها عن باقي القطاع.

وزعمت وسائل إعلام عبرية أن مصر عززت وجودها العسكري في شمال سيناء، وتحدثت عن إنشاء بنى تحتية في الموانئ والقواعد الجوية، واعتبرت ذلك خرقًا لاتفاقية كامب ديفيد لعام 1979. وقال وزير دفاع الاحتلال الصهيوني، إن بلاده لن تسمح بهذه الانتهاكات.

لكن مسؤولين مصريين نفوا ذلك.

أكد الجنرال أحمد إبراهيم كامل، الرئيس الأسبق لجهاز الاستطلاع العسكري، أن التحركات المصرية تتماشى مع التعديلات التي جرت على الاتفاقية، لا سيما تعديل عام 2005 الذي سمح بنشر كتيبة حرس حدود مسلحة قبالة غزة.

وأشار إلى أن العمليات العسكرية بين 2013 و2021 ضد الجماعات الإرهابية في سيناء كانت منسقة مع الاحتلال الصهيوني.

وأضاف الخبير العسكري سيد غنيم أن هناك سوء فهم داخل الكيان الصهيوني لبنود المعاهدة، التي تتيح تعديلات مرنة دون إعادة التفاوض، مستشهدًا بنشر قوات مصرية على حدود رفح في 2021 دون اعتراض.

منظمة القوة متعددة الجنسيات (MFO) المعنية بمراقبة تنفيذ المعاهدة لم تصدر أي بيان يؤكد وجود خروقات.

تعديل كامب ديفيد

وفق مصادر عسكرية ودبلوماسية، فإن تعديل الملحق الأمني لاتفاقية كامب ديفيد قد يكون حلًا خلال الأيام المقبلة، لكن دون أن تتراجع القوات المصرية التي تنتشر بالقرب من الحدود مع قطاع غزة.

وبحسب ذات المصادر، فإن الحفاظ على اتفاق السلام أمر ممكن في حال جرى إدخال تعديل آخر على الملحق الأمني، إضافة إلى التغييرين السابقين في أعوام 2005 و2021، غير أن ذلك أمر ليس من السهل حدوثه هذه المرة بسبب رغبة إسرائيل في تراجع القوات المصرية وتفكيك قدراتها العسكرية في المنطقة (ج)، وفقًا لـ"عربي بوست".

وقالت صحيفة "إسرائيل هيوم"، الأسبوع الماضي، إن إسرائيل تواصلت مع مصر والولايات المتحدة لطلب "تفكيك البنية التحتية العسكرية التي أنشأها الجيش المصري في شبه جزيرة سيناء"، واعتبرت إسرائيل أن هذا الانتشار "يشكل انتهاكًا لاتفاقية السلام مع مصر."

اتفاقية كامب ديفيد على المحك

قال مصدر عسكري مصري، إن إدخال تعديلات على اتفاقية كامب ديفيد وارد، لكن شريطة أن تتخلى إسرائيل عن احتلالها لقطاع غزة، وأن تسمح للسلطة الفلسطينية بإدارة القطاع، والعودة مرة أخرى إلى وقف إطلاق النار واستكمال مسارات إعادة الإعمار.

وأشار مصدر إلى أن مصر كانت لديها الرغبة في الحفاظ على الاتفاق، لكنه على المحك الآن، ولكن بما يسمح بالتعامل مع التطورات الحاصلة على مستوى التهديدات والتطورات الأمنية والعسكرية في قطاع غزة.

وأضاف المصدر ذاته، أن التعزيزات العسكرية المصرية في شبه جزيرة سيناء ضرورية لمجابهة أخطار مختلفة، بينها "الوقوف كحائط صد ضد محاولات تهجير الفلسطينيين من أراضيهم، إلى جانب التعامل مع أي انتهاكات إسرائيلية."

وبالتالي، يقول المتحدث، فإن "وجود الجيش المصري بالقرب من الحدود مع غزة من الطبيعي أن يكون مصدر قلق لإسرائيل، لكن في المقابل فإن مصر لديها تخوفات أكبر من القدرات العسكرية الإسرائيلية المتنامية بالقرب من الحدود مع غزة."

وأشار المتحدث إلى أن السلام مع إسرائيل "سوف يسود ويستمر في حال تخلّت الحكومة اليمينية المتطرفة عن أحلامها التوسعية، وأن مصر وغالبية الدول العربية اعترفت بدولة إسرائيل، لكن في ظل أطماعها الحالية تشكل انتكاسة، خاصةً وأنها تعمل على التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المصرية."

ويوضح المصدر أن "الأحاديث المتعجرفة عن وجود الجيش المصري في سيناء أمر يثير الغضب في مصر، ويأتي في وقت تتصاعد فيه المهددات التي تتعرض لها الحدود الشرقية وشبه جزيرة سيناء."

"الخطر إلى سيناء قادم"

وفق ما صرّح به المصدر العسكري المصري، فإن القاهرة لم تضع أي جندي لها خارج إطار اتفاقية السلام إلا بموافقة إسرائيل، وأن التواجد الحالي في المنطقة (ج) جاء بموافقة إسرائيل في ظل إجراءات مكافحة الإرهاب، وأن دولة الاحتلال كانت مستفيدة من وجود هذه القوات التي قوّضت من خطر وجود تنظيمات إرهابية على حدودها.

وأضاف المتحدث: "من المفترض أن إسرائيل تدرك بأنها ليست موجهة لها، غير أن نواياها العدائية تجعلها تتخوف منها، في حين أن مصر قامت بسد الأنفاق التي كانت تتم عبرها عمليات التهريب المختلفة إلى قطاع غزة"، وذكر أن مصر لن تستسلم لمحاولة تحييدها عن ما يجري في قطاع غزة لأن الخطر إلى سيناء قادم.

وبالتالي، فإنه من الممكن طرح إدخال تعديلات أمنية على اتفاقية كامب ديفيد، يقول المتحدث، لكن شريطة أن لا تتم مع توجهات دفع الفلسطينيين إلى مصر.

وفي حال لم تكن هناك استجابة إيجابية، ففي تلك الحالة فإن اتفاق السلام سيكون على المحك، ومن المتوقع أن تندلع أزمات بين البلدين نتيجة استخدام القوة المفرطة في قطاع غزة، وهو أسلوب يجعل الأمور تخرج عن السيطرة، وفي حال جرى المساس بالحدود المصرية فإن الوضع سيكون بالغ التعقيد.

وقبل شهر تقريبًا، أبلغت القاهرة الولايات المتحدة الأمريكية أن "اتفاقية السلام" مع إسرائيل تواجه خطرًا كبيرًا بسبب الخطط المطروحة لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، وأن اتفاق السلام الذي دام نحو نصف قرن بات مهددًا بالانهيار.

وتُعدّ شبه جزيرة سيناء العمق الاستراتيجي لمصر وخط دفاعها الأول، كما أنها تمثل رابطًا جغرافيًا مهمًا بين إفريقيا وآسيا وبين البحرين الأحمر والمتوسط. ومنذ 2011، قالت السلطات المصرية إن المنطقة واجهت "تهديدات إرهابية متزايدة"، ما دفع مصر إلى تعزيز وجودها العسكري هناك.

وكشف مصدر عسكري مصري، عن أن ما يثير قلق إسرائيل ليس فقط وجود القوات العسكرية المصرية في شمال سيناء بالقرب من الحدود مع غزة، لكنها تدرك أن القواعد العسكرية المصرية يمكن أن تشكل تهديدًا لتحركاتها البحرية في خضم رغبتها في زيادة نفوذها إلى جانب الولايات المتحدة في الممرات البحرية الدولية، تحديدًا في البحر الأحمر.

كما أن تزويد الجيش المصري بمعدات متطورة طيلة السنوات الماضية يشكل أيضًا عامل قلق آخر، رغم أنها ما زالت تحافظ على تقدم عسكري.

وذكر مصدر أن إسرائيل لم تقدم حتى الآن على التصعيد الدولي ضد مصر في حال كان لديها ما يثبت خرق اتفاق السلام كما تدّعي، والأمر لا يعدو كونه تصريحات إعلامية لمسؤولين أمنيين، وبالتالي فإن القاهرة تدرك أنها في منأى عن الضغط عليها.

وفي حال حدث ذلك، يوضح المصدر، فإن لديها ما يثبت قيام إسرائيل بالأمر ذاته، مشيرًا إلى أن التعامل مع اتفاقية السلام يجب أن يكون في إطار ما يحدث من تطورات، ولا يمكن فصله عن سياقات ما تقوم به إسرائيل والولايات المتحدة في المنطقة.